

## الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي بدايات التدخل: النفط والوجود العسكرى

يوسف إبراهيم العبد الله (\*)

### الملخص

ترصد هذه الدراسة بدايات الوجود الأمريكى فى منطقة الخليج العربى ، منذ أن عقدت الولايات المتحدة معاهدة تجارية مع سلطان مسقط فى الثلاثينات القرن التاسع عشر ، و تتوقف تاريخياً عند إتمام الانسحاب البريطانى من الخليج فى بداية السبعينيات من القرن العشرين ، فتدرس طبيعة هذا الوجود و المراحل التى مر بها منذ بدأ فى شكل نشاط تيشيرى و تجارى ، ثم تطور بعد ظهور النفط فى المنطقة و حصول الشركات الأمريكية على امتيازات استخراجه ، الأمر الذى زاد من طبيعة الوجود الأمريكى و أدى إلى إقامة علاقات سياسية و إنشاء قواعد عسكرية فى المنطقة ، خاصةً خلال الحرب العالمية الثانية و فى أعقابها ، و من ثم وراثة الوجود الاستعمارى البريطانى الذى انتهى أمره عام 1971 ، لتنفرد الولايات المتحدة بالمنطقة .

\* جامعة قطر

## **The Beginning of The interference of United States of America and the Arabian Gulf:Oil and Military Existence**

**Yusof Ibrahim Al-Abdulla**

### **Abstract**

This study is to convey the beginning of the American Existence in the Arabian Gulf region, ever since the Trade Agreement with the Sultanate of Muscat in the thirties of the nineteenth century, and how this study was stopped after the withdrawal of the British from the Gulf in the beginning of the seventies of the twelfth century. Also it traces the nature of the American Existence and its development from missionaries and trading with the beginning of the oil's discovery and the increasing of the political and military existence during the Second World War, ending the study in the year of 1971.

كان التوسع التجاري ضرورة للأمة الأمريكية الناشئة في مواجهة أنظمة إمبراطورية راسخة وعريقة ، خاصة بعد أن حققت معاهدة باريس عام 1783 الاستقلال السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ولكنها لم تأمن استقلالها الاقتصادي . لم يعد الأمريكيون جزءاً من النظام التجاري البريطاني ، وبالتالي كان عليهم حينئذ أن يشقوا طريقهم في عالم قاس بحثاً عن فرص في زوايا المعمورة التي لا تخضع بشكل كامل لسيطرة الدول الأوروبية الراسخة ، لقد بات الأمريكيون على اقتناع بأنه ينبغي تقويض الأنظمة الامباطورية للعالم القديم ، إذا كان لابد للولايات المتحدة أن تبقى وأن تزدهر. وأمكن تحقيق ذلك على أيدي التجار والمبشرين الأمريكيين الشماليين ، الذين اعتقدوا أنهم لفتوا للعالم رسالة الحرية الاقتصادية والسياسية الأمريكية .

لقد بدأ الأمريكيون الدخول إلى مياه المحيط الهندي لأول مرة في السنوات التي أعقبت الثورة الأمريكية . وكان هذا المحيط عقبة يجب عبورها في الطريق إلى الشرق . ومع نهاية القرن الثامن عشر كان التجار وصائدوا الحيتان الأمريكيون يمارسون نشاطهم في حوض المحيط الهندي ، وإن كان عدداً محدوداً اختار تعقب الفرص التجارية في الخليج العربي ذاته .. وتدرجياً اتسعت هذه التجارة بدرجة رأت معها الولايات المتحدة أن ترسل سفينتين حربيين شرعيتين لحماية التجارة الأمريكية ، نجحت إحدهما في دخول المحيط الهندي سنة 1800 . وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر استمر توسع التجارة الأمريكية في المحيط الهندي ، الأمر الذي دفع حكومة الولايات المتحدة إلى بحث إقامة علاقات تجارية رسمية مع سلطان مسقط<sup>(1)</sup>

ويمكن القول أن علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي بدأت تاريخياً مع بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، عندما عقدت معاهدة تجارية مع سلطان مسقط و عمان عام(1833) ، ثم أعقبها بتعيين قنصل أمريكي في زنجبار التابعة للسلطان آنئذ- عام(1836) لمتابعة النشاط التجاري الذي كان يغلب على علاقة الأمريكيين بالمنطقة . غير أنه في العقد الأخير من القرن التاسع عشر اتخذت هذه العلاقة اتجاهاً جديداً من خلال إرسال البعثات التبشيرية الأمريكية ، حيث وصلت إلى البحرين و مسقط بعثتان أمريكيتان بين عامي (1892 ، 1893) ، ثم توالت البعثات إلى البصرة حتى بداية القرن العشرين ، فالكويت عام(1910) . وقد شرعت هذه البعثات في ممارسة نشاطها في مجال تقديم الخدمات الطبية بتأسيس المستشفيات والخدمات التعليمية والثقافية ، بتأسيس المدارس و المكتبات العامة .. وكانت الخارجية الأمريكية تعتمد على المبشرين في موافاتها بتقارير عن أوضاع المنطقة قبل أن يكون لها نشاط دبلوماسي كامل ، كما لجأت إلى الاستفادة من نشاط و جهود بعثات التنقيب عن الآثار-وخاصة في العراق- لمعرفة شؤون المنطقة<sup>(2)</sup>

وكان البريطانيون على علم كامل بالانفتاح الأمريكي على مسقط ، حتى لقد طرح ممثلوهم على السلطان سؤالاً حول الترتيبات التي أجراها مع الأمريكيين فما كان منه إلا أن عرض عليهم تمزيق المعاهدة . ولكن نظراً لأن المعاهدة بين الولايات المتحدة ومسقط كانت تجارية محضة ، كما أن الأمريكيين لم يبدوا اهتماماً بتوريط أنفسهم في شؤون السلطان ، فقد ظلت المعاهدة قائمة<sup>(3)</sup> ، وهكذا يمكن القول بأن الأمريكيين ظلوا يواصلون مراقبة الأمور خلال القرن التاسع عشر ، دون نشاط

إيجابي سياسي أو عسكري ، وهو النشاط الذي كان البريطانيون يمارسونه في المنطقة بنجاح كبير ، الأمر الذي أتاح للأمريكيين فرصاً أوسع لتوسيع عملياتهم التجارية ، حتى أنه مع حلول أواسط القرن التاسع عشر أصبحت التجارة الأمريكية في الخليج العربي نفسه على درجة كبيرة من الأهمية حملت الولايات المتحدة على إبرام معاهدة تجارية مع إمبراطورية فارس ، وكان الأمريكيون ، الذين توصلوا إلى اتفاق مماثل مع تركيا عام 1830 ، يتطلعون إلى الفوز بفتح قنصلية لهم في " بوشهر" شمال الخليج (4) . وبالرغم من تعقد المفاوضات الأمريكية الفارسية ، فقد وقع الجانبان معاهدة تجارية في أكتوبر عام 1851 ، صدق عليها مجلس الشيوخ ، وإن كان نفوذ بريطانيا لدى حكام المنطقة جعل الإتفاقية دون فاعلية حقيقية (5) . ومع ذلك تنبه البريطانيون ، الذين كانوا حريصين على مركز بلادهم في فارس ذات الموقع الاستراتيجي ، إلى أن التغلغل التجاري الأمريكي في المنطقة ينطوي على خطر محتمل ، خاصة وأن ناصر الدين شاه كان لا يزال يبدي اهتماماً جدياً بإقامة علاقات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن رغبته في الاستفادة من خدمات الضباط والبحارة الأمريكيين ، بعد أن يشتري عدة سفن حربية أمريكية . والمعروف أن مفاوضات الشاه مع الأمريكيين بهذا الصدد باءت بالفشل .

وبدا واضحاً عجز الفرس عن جر الأمريكيين إلى التورط في شئون الخليج ، ومع ذلك لم يكف الشاه عن إبداء استعداده لفتح أبواب بلاده لنفوذ يوازن به نفوذ بريطانيا العظمى ، وعندما استؤنفت المفاوضات من جديد أكد ممثل الولايات المتحدة فيها على المنافع التي ستعود على فارس من علاقة مع بلد "مقدر له يوماً السيطرة على تجارة العالم" . وبالفعل تم التوصل إلى معاهدة تجارية صرفة في ديسمبر 1856 ، ووافق الممثل الأمريكي على أن ينقل إلى وزير خارجية بلاده طلباً شفوياً من الشاه بأن توفد الولايات المتحدة إلى طهران وزيراً مفوضاً ، وسفينة حربية إلى الخليج في أقرب فرصة ، ولكن سوف يمضي أكثر من عشرين عاماً قبل أن تعبر سفينة حربية أمريكية مضيق هرمز إلى الخليج (وبالتحديد في ديسمبر 1879 ) ، كما سوف لن يصل وزير مفوض أمريكي إلى طهران قبل مضي ربع قرن على المعاهدة (6) . وبطبيعة الحال فإنه مع ازدياد النشاط الاقتصادي الأمريكي في الخليج ، ازدادت الضغوط للاضطلاع بمسؤوليات إضافية تتعلق بالأمن والاستقرار في المنطقة

و من الضروري الإشارة إلى الارتباط الذي جرى بين النشاط التجاري و النشاط التبشيري الأمريكي في المنطقة ، و في هذا المجال من الثابت أن الكثير من التجار الأمريكيين كانوا يرافقون مجموعات من المبشرين الأمريكيين أثناء إبحارهم من المحيط الهندي إلى الخليج العربي ، ثم إلى فارس عبر أرمينيا و جورجيا ، ففي ديسمبر عام 1830 وصلت بعثة أمريكية من المبشرين التابعين للكنيسة المشيخية البروتستانتية إلى أذربيجان الفارسية ، و مع نهاية عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر جرى توطيد دعائم وجود تبشيري أمريكي في شمال فارس ، لم يلبث أن امتد إلى تبريز و طهران و همدان ، حيث قدم خدمات روحية و مادية إلى المسيحيين النسطوريين و الكلدانيين و الأرمن . وبات واضحاً أنه خلال نصف القرن التالي ، كان هؤلاء المبشرون البروتستانت يمثلون الوجود الأمريكي الرئيسي في فارس . و قد لاحظ اللورد كيرزون في كتابه عن " فارس و المسألة الفارسية " الذي أصدره عام 1892 ، أن أفكار هؤلاء المبشرين كانت تواجه بحائط صخري للإسلام ،

الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي بدايات التدخل: النفط والوجود العسكري

باعتباره نظاماً يشمل كل مجالات النشاط الإنساني ، حيث تتحطم أمامه موجات الجهد التبشيري التي تحاول اختراقه دون جدوى (7) .  
و في مواجهة التهديدات الروسية في شمال فارس ، و التهديدات البريطانية القديمة في جنوبها ، راحت فارس تبحث عن قوة دبلوماسية تحميها لإعادة التوازن ، و لذا عرضت على الأمريكيين فرصاً اقتصادية واسعة مقابل الدعم الدبلوماسي ، و هو الأمر الذي استجابت له الولايات المتحدة بالفعل ، فوصل إلى طهران في يونيو عام 1883 أول وزير مفوض أمريكي ، ذكر له الشاه عند استقباله " إن الساحة مفتوحة لرأس المال و للصناعة الأمريكية ، و أن عليهما الحضور و جنى الثمار " .  
لقد كان الشاه يأمل أن تتمكن المهارات التقنية الأمريكية من تنمية موارد بلاده ، و كان يعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية ، و هي دولة بعيدة عن فارس ، ليست لها أطماع إقليمية واضحة ، و أنها قوة ثالثة أقل خطورة على مصالح بلاده من روسيا و بريطانيا العظمى (8) .

و مع نهاية القرن التاسع عشر كان العديد من الأمريكيين على دراية واسعة باللعبة الكبرى التي تلعبها بريطانيا و روسيا في أوراسيا ، و قد فطن ضابط البحرية الأمريكي " ألفرد ماهان " إلى أهمية الخليج العربي ، و على الأخص أهمية إيران و تركيا كقوتين في مواجهة التوسع الروسي. وفي الحقيقة إن ماهان هو الذي نظر إلى المنطقة كموقع استراتيجي محصور بين أوروبا و الشرق ، و هو الذي صك تعبير " الشرق الاوسط " (9) .

و بالرغم من أن الولايات المتحدة لم يكن لها تمثيل سياسي أو قنصلي في الخليج باستثناء مسقط و زنجبار-حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، تمسكاً بسياسة العزلة التي انتهجتها منذ مبدأ مونرو عام (1823)، إلا أنها بدأت خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ، في عهد الرئيس ودر و ويلسون ، تخرج عن هذه العزلة ، خاصة بعد أن أعلن مبادئه الشهيرة و التي نادى بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، و لاقت صدى واسعاً في العالم العربي الذي كان مستعمراً من جانب بريطانيا وفرنسا بشكل أساسي، - وكان التطبيق العملي للسياسة الجديدة قد دخل بالولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء ، ثم مطالبته لحلفائها المنتصرين في أعقاب محادثات السلام باتباع سياسة "الباب المفتوح" في مناطق نفوذهم و نشاطهم التجاري و الإستعماري ، مما يعني أن تشارك الولايات المتحدة في السيطرة على أسواق و مصادر الثروة في البلاد المستعمرة ، وكانت أهمها بطبيعة الحال مناطق التنقيب عن النفط بعد المشاركة في الحصول على امتيازاته ..

لقد بات واضحاً أن الحرب العالمية الأولى أظهرت الأهمية المتزايدة للنفط بالنسبة للعالم الصناعي ، و من ثم أدت إلى تركيز الاهتمام على إمكانات الخليج العربي ، و لم تعد الأسلحة البحرية وحدها هي التي تعتمد على النفط ، و إنما أصبحت بقية الأسلحة الحربية تعتمد عليه اعتماداً كبيراً ، و لعل هذا ما جعل اللورد كيرزون يذكر في نهاية الحرب العظمى " أن الحلفاء طفوا إلى النصر على بحر من النفط " ، و كانت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك مصدر أكثر من تسعين في المائة من ذلك النفط (10) .

لقد كان النفط هو الباب الرئيسي الذي دخلت منه الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة ، كما كان السبب الرئيسي في تواجدها العسكري و السياسي -فيما بعد-

علي نحو خطر ، ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى ، عندما استطاعت الشركة الأنجلوإيرانية Anglo-Persian Oil Company الحصول علي امتياز النفط في شمال إيران عام (1920) ، لجأ عدد من الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط إلى وزارة الخارجية لكي تساعد علي شق طريقها في حلبة المنافسة الدولية في هذا المجال ، واعتبرت أن انفراد الشركات البريطانية بخل بسياسة "الباب المفتوح" لذلك تنازعت الولايات المتحدة مع بريطانيا بشأن امتيازات التنقيب عن النفط في كل من فلسطين و العراق . لكن فيما بين عامي (1928، 1929) استطاع عدد من الشركات الأمريكية التي كونت اتحاداً فيما بينها ، أن تتفاوض مع شركة النفط التركية و الشركة الأنجلوإيرانية و أن يوقع الجميع ، بالإضافة إلى شركتين إحدهما فرنسية و الأخرى هولندية ، اتفاقية عرفت باسم اتفاقية "الخط الأحمر" و التي تألفت بموجبها "شركة نفط العراق" و بذلك صار للشركات الأمريكية فرصة مساوية للشركات الأوروبية في نفط كل من العراق و تركيا .

وفي عام (1925) شهدت البحرين تنافساً أمريكياً -بريطانياً، انحسم لصالح شركة "استاندرد أويل أوف كاليفورنيا" Standard Oil of California (سوكال) الأمريكية عام(1928) ، ومن البحرين انطلقت الشركة للحصول علي امتياز نفط الأحساء بالسعودية ، وحصلت عليه بالفعل عام (1933) ، ومنذ ذلك العام بدأت الأموال و الخبرات الأمريكية تتدفق إلى المنطقة ، وانفتح باب الخليج و الشرق العربي على مصراعيه أمام الأمريكيين ، وكان في ذلك بداية لنهاية السيطرة البريطانية علي الخليج العربي . ويلاحظ أن شركة "سوكال" تحولت عام (1939) إلى "شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو)" كما نقل مركزها الرئيسي إلى الظهران عام(1952) . أما بالنسبة للكويت فقد تفاوضت الشركات الأمريكية مع شركة النفط الأنجلوإيرانية ، حتى نجحت شركة (جلف) في التوصل معها إلى اتفاقية مشتركة علي أساس المناصفة في نفط الكويت ، ثم شكلنا معا "شركة نفط الكويت" عام (1934) .

ومن المهم التأكيد على أن الخارجية الأمريكية وقفت ظهرا دبلوماسياً للشركات الأمريكية خلال مفاوضات شركاتها مع البريطانيين الذين حاولوا إعاقة ذلك بشتى الوسائل خاصة في كل من البحرين و الكويت ، أما السعودية فلم يكن ثمة حاجة لذلك .

وكان احتجاج الولايات المتحدة الأمريكية علي المقررات الاقتصادية لمؤتمر سان ريمو قد أدى إلى توقيع اتفاقيات مع بريطانيا و فرنسا ضمنّت مساواة أمريكا لهما في المسائل الاقتصادية في الشرق العربي ، ومن الناحية العملية لم يكن بوسع الإنجليز منع الشركات و المصالح الأمريكية من الدخول إلى منطقة الخليج ، بعد أن بلغت الولايات المتحدة مكانة مرموقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، خاصة و أنها صممت علي خلق مصالح اقتصادية كبيرة في هذه المنطقة الواعدة .. وهكذا يمكن القول أن المصالح الأمريكية كانت أساس تدخلها في المنطقة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، تلك الفترة التي شهدت سباقاً محموماً للحصول علي امتيازات النفط .

وقد اقتضى الأمر من الولايات المتحدة متابعة و مراقبة التطورات السياسية في المنطقة، و المشاركة فيها بقدر ما يتوافق ذلك مع مصالحها النفطية. ففي

الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي بدايات التدخل: النفط والوجود العسكرى

عام(1925) اعترفت بسلطة الشاه رضا بهلوى في إيران ، كما اعترفت عام(1930) بالعراق ، وخطت لإقامة تمثيل دبلوماسي فيه ، ثم اعترفت بالحكومة السعودية عام (1931) ، وتفاوضت معها لعقد معاهدة تعامل فيها معاملة الدولة الأولى بالرعاية في شئون التجارة و الملاحة عام (1933) .

وهكذا نرى أن التوسع في عمليات إنتاج النفط في الخليج أدى إلى ظهور وتعاضد دور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة كبرى حصلت علي مصالح تجارية من الدرجة الأولى في المنطقة ، فإلى جانب إصرار الخارجية الأمريكية علي تطبيق مبدأ الباب المفتوح لكي تضمن للشركات الأمريكية نحو 23% من أسهم شركة نفط العراق ، حصلت علي 100% من أسهم نفط البحرين و السعودية ، و50% من أسهم شركة نفط الكويت . ورغم أن الإنتاج الفعلي الذي حصلت عليه الشركات الأمريكية من هذه الامتيازات كان قليل الأهمية بالمقاييس إلى الإنتاج المحلي الأمريكي الضخم ، فقد اتضح أن الولايات المتحدة يتزايد اهتمامها بالحصول علي أكبر قدر ممكن من نفط الخليج تعويضاً لنقص احتياطياتها و للحيلولة دون سيطرة بريطانيا علي معظم مصادر النفط في العالم في المستقبل نتيجة هيمنتها علي منطقة الخليج ، وانتهى الحال بأن أدت الامتيازات الأمريكية في فترة ما بين الحربين إلى وقوع حوالي 60% من مناطق إنتاج نفط الخليج العربي في أيدي أمريكية .

وقبل بداية الحرب العالمية الثانية مباشرة كانت أعداد الأمريكيين الوافدين إلى الخليج وشبه الجزيرة العربية تتزايد بشكل كبير للعمل في مناطق النفط، كما كانت الشركات الأمريكية تنفق أموالاً طائلة في سبيل تطوير صناعة النفط ، في الوقت الذي ازداد فيه ارتباط الشرق العربي و الخليج بقضايا الدفاع القومي و بمكانة الولايات المتحدة في السياسة الدولية . عموماً كان تركيز الولايات المتحدة خلال هذه الفترة ينصب علي بناء قوة اقتصادية ضخمة و علي إقامة علاقات اقتصادية مع القارة الأوروبية<sup>(11)</sup> .

و من المهم ملاحظة أنه بالرغم من امتناع الولايات المتحدة عن ممارسة دور رئيسي في الشئون العالمية حتى بداية العشرينيات من القرن الماضي ، فإنها صارت قوة دولية لا يستهان بها ، كما أن شركاتها البترولية ظلت هي الأكبر و الأقوى علي نطاق العالم ، و لذا كان لابد لأبواب الشرق الأوسط أن تنفتح أمام الأمريكيين في تلك العشرينيات . ففي عام 1923 صار للشاه مستشاراً أمريكياً ، و انتهجت كل من بريطانيا و الولايات المتحدة سياسة متدرجة نحو التوافق فيما بينهما بشأن الوصول لنفط الشرق الأوسط<sup>(12)</sup> .

وجاءت الاكتشافات النفطية الضخمة بين عامي 1923 و 1927 لتدفع بشركات أمريكية عديدة لتوقيع اتفاقية الخط الأحمر ، المشار إليها ، في يوليو 1928 التي تأسس بموجبها " كارتل " يتحكم في الإنتاج و الأسعار و التسويق و يمارس نشاطه داخل المنطقة المحددة بالخط الأحمر في الخريطة ، و التي تشمل الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية ، ومن هنا بدأت شركات البترول الأمريكية الغنية تستقر في الخليج العربي و تثبت وجودها متحدياً النفوذ البريطاني، و استطاع الأمريكيون اصطياد امتيازات النفط في الكويت و البحرين و شبه الجزيرة العربية في الوقت الذي عجزت فيه الشركات البريطانية عن شراء حقوق هذه الامتيازات .. و برزت أنشطة شركات أيسترن جالف أويل و ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، و

أمريكان جالف أويل التي حازت امتيازات نفط البحرين و الكويت و الأحساء في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي .

و مع تسارع خطى الإكتشافات و ازدياد انتاج النفط ، ارتفعت نسبة النفط الوارد إلى الولايات المتحدة من الخليج من 5 % عام 1920 إلى 14 % عام 1939 . و أخذت مجموعات و اتحادات الشركات الأمريكية تدعم بصورة متزايدة عمليات تنمية المنطقة . و إذا كانت بريطانيا قد احتكرت القوة السياسية و العسكرية في الخليج ، فإن رأس المال الأمريكي تحدى البريطانيين على الصعيد الاقتصادي في العشرينيات و الثلاثينيات من القرن العشرين . و إذا كانت إيران ، التي كانت خاضعة لسيطرة البراطانيين ، مصدر حوالي ثلثي نفط الخليج ، فإن المشاركة الأمريكية في شركة نفط العراق و السيطرة على امتياز نفط البحرين و السعودية قد أوضحت الدور الأمريكي المتنامي في المنطقة .<sup>(13)</sup>

و هكذا بدا واضحا أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تملك وجودا عسكريا في الخليج قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها كانت قوة اقتصادية هائلة لها مصالح ضخمة في المنطقة ، و هو ما اقتضى من صناع القرار الأمريكي ، الذين كانوا يرفضون التورط العسكري أو الدبلوماسي في الخليج ، تغيير هذه السياسة ، و اتباع أساليب فعالة من التدخل السياسي و العسكري صونا لهذه المصالح و تنمية لها .

\* \* \*

و مع اشتعال الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة تغير من سياستها تجاه المنطقة خاصة بعد صدور "مبدأ روزفلت" الذي كان ينص علي ضرورة أن تمارس الولايات المتحدة دورها في قيادة العالم، مما يقتضي أن تبني خطأ عسكرياً مؤثراً علي الأحداث الدولية بالشكل الذي يؤهلها لمواجهة أية مشكلة تهدد الأمن القومي الأمريكي و تهدد المصالح الأمريكية ، و كان أول تطبيق فعلي لهذا المبدأ هو مساعدة الاتحاد السوفيتي في الحرب مادياً و عسكرياً ، الأمر الذي يتطلب وجوداً عسكرياً أمريكياً في الخليج ، وهو ما نتج عنه لاحقاً تشكيل ما سمي "بقيادة الخليج الفارسي" . و لذلك أرسلت الولايات المتحدة وزيراً مفوضاً لها في جدة عام(1941) ثم أنشأت سفارة لها في الرياض ، و صار لها أول بعثة دبلوماسية مكتملة في الخليج وشبه الجزيرة العربية ، وقد تواكب ذلك مع اشتراك الولايات المتحدة الفعلي في الحرب العالمية الثانية ، بعد أن بدا واضحاً أن المملكة العربية السعودية أصبحت تمثل أهمية استراتيجية لمواصلاتها و إمداداتها<sup>(14)</sup>

و إذا كان مركز بريطانيا في المنطقة قد بدا يضعف و ينهار منذ ما قبل الحرب الثانية ، فإن تداعيات الحرب و حرج موقف بريطانيا خلال سنواتها الأولى قد زاد من ضعفها العام لحساب القوة الأمريكية التي صارت تتقارب مع الخليج و الجزيرة العربية و تسحب البساط تدريجياً من تحت أقدام الإنجليز ، و لما كان الملك عبد العزيز بن سعود في بداية الحرب يعتمد كثيراً علي دعم بريطانيا التي كانت تمد بلاده بالمؤن الضرورية ، فقد أعربت شركات النفط الأمريكية عن قلقها من ذلك، خاصة و أن الولايات المتحدة كانت تصرح لبريطانيا بأن تخصص للسعودية نسبة من معونات "الإعارة و التأجير"-التي كانت بريطانيا تتلقاها فيها كدعم لمجهودها الحربي-مما زاد من معونة بريطانيا لابن سعود ، حتى لقد فكر البريطانيون



الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي بدايات التدخل: النفط والوجود العسكري

عام(1942) في تأسيس بنك مركزي في السعودية لإدخالها في منطقة الإسترليني .. لذلك بدأ الأمريكيون يتنبهون لخطورة ذلك و يتحسبون لاحتمالات ما بعد الحرب ، ومن احتمال أن يعمد البريطانيون ، مستعينين بالأموال الأمريكية ، إلى استغلال ظروف الحرب للمساس بالمكاسب التي أحرزها الأمريكيون ..

و بدأ مديرو "شركة أرامكو" يمارسون ضغوطهم علي وزير النفط الأمريكي طلباً للمساعدة، و عبروا عن مخاوفهم من ضياع امتيازات النفط برمتها إن لم تقدم الحكومة الأمريكية دعمها و مساعدتها للعاهل السعودي ، و أوضحوا أن إدخال السعودية في منطقة الإسترليني سوف يعرقل نشاط شركتهم باعتبارها مؤسسة أمريكية . لذلك استجاب الرئيس روزفلت و قرر تطبيق مبدأ "الإعارة و التأجير" علي السعودية مباشرة عام (1943) ، دون وساطة بريطانية ، بل أكثر من هذا ، أعلن أن الدفاع عن السعودية أمر ذو أهمية حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة التي بدأت تنشط في هذا الاتجاه و تدعم ابن سعود، و لتكتسب أهمية كبيرة لديه، قدمت لبلاده قروضا و معونات سخية ، ثم لم يلبث أن التقى العاهل السعودي بالرئيس روزفلت علي ظهر إحدى السفن الأمريكية في مياه البحيرات المرة شمال السويس بمصر عام(1945) ، و رغم أن المباحثات بينهما دارت حول مستقبل النفط و قضية فلسطين ، وإقامة قاعدة جوية أمريكية في الظهران ، كانت أول قاعدة عسكرية أمريكية في شبه الجزيرة العربية ، إلا أن اللقاء أكد الأهمية المتنامية للمملكة العربية السعودية بالنسبة للولايات المتحدة ، و برهن لإبن سعود علي أن الأمريكيين عازمون علي القيام بدور سياسي في المنطقة بعد الحرب . و خلال اللقاء منح الملك عبد العزيز بعض الامتيازات علي أراضي بلاده مقابل رسوم و عوائد تدفعها الحكومة الأمريكية ، و اتفق علي استقدام السعودية لخبراء جيولوجيين أمريكيين للبحث عن المعادن و المياه الجوفية في أراضي المملكة... وعموماً تسجل هذه التطورات نهاية للتفوق البريطاني في المنطقة وإن كان الواقع يشير إلى أن النفوذ البريطاني كان قد بدأ ينهار منذ قبيل بداية الحرب العالمية الثانية علي نحو ما هو معروف، كما تسجل بداية تفوق التواجد الأمريكي ، بعد أن أسفرت واشنطن عن نيته في التصدي لأي تغلغل بريطاني في حقول النفط السعودية ، وقد نتج عن ذلك توتر العلاقة بين الدولتين بشأن النفوذ في المنطقة ، بينما مضت شركتا كاليفورنيا و تكساس في تدعيم مركزهما في السعودية و التوسع في الإنتاج بتشجيع من الحكومة الأمريكية و تحت حمايتها ، وقد كسبتا ود الملك عبد العزيز بزيادة موارده النفطية(15)

ومن المعروف أن الدور الدبلوماسي و العسكري الأمريكي في المنطقة قد ازداد بشكل كبير أثناء الحرب ، مما جعل قيام شركات البترول الأمريكية تضطلع بدور قيادي في الخليج العربي . و كان من شأن برامج الإعارة و التأجير التي خصصت لبريطانيا و الإتحاد السوفيتي أن تشمل في النهاية إيران و السعودية ، كما أشرنا ، و من ثم ينتقل عسكريون أمريكيون إلى المنطقة لتدريب قومت محلية . و قانت الولايات المتحدة في كل مكان بالخليج بمد خطوط الأنابيب و بناء المطارات و إنشاء الطرق و السكك الحديدية و موانئ و مرافق للتخزين ، و تحسين هذه المنشآت و تطوير شبكة المواصلات ، و ساعدت تطورات الحرب علي تقوية المواقع الأمريكية التي أقيمت حديثاً في البحرين و السعودية ، و أتاحت للولايات المتحدة

مدخلا إلى إيران التي انتفعت هي الأخرى من معونة الإعارة و الأجير...  
و فى أواخر عام 1942 و أوائل عام 1943 أرسلت الولايات المتحدة إلى إيران بعثات من المستشارين العسكريين لبناء جهاز للشرطة و تأسيس جيش لإقرار الأمن الداخلى و إلى جانب هذا الوجود العسكري شهد عام 1945 نمو قوة "القيادة الأمريكية لخدمة الخليج العربى" التى كانت قد تأسست فى أغسطس 1942 ، و التى أصبحت قوامها ثلاثين ألف رجل .. و فى أواخر عام 1943 رفعت الولايات المتحدة مستوى بعثتها الدبلوماسية فى طهران من مفوضية إلى درجة سفارة (16).  
و يمكن التأكيد على أن الأمريكين منذ عام 1944 كانوا مستغرقين فى تنافس مع الإنجيز لينالوا صداقة الملك عبد العزيز بن سعود ، و قد فاتحوه آنذاك بشأن إنشاء قاعدة الظهران الجوية على ساحل الخليج العربى ، محاولين استثمار دورهم القيادى فى تنمية صناعة النفط فى شبة الجزيرة العربية . و رغم أن الغرض الأسمى من إقامة قاعدة الظهران كان الربط بين القاهرة و كراتشى لإعادة نشر القوات الأمريكية فى الشرق الأقصى ، و زيادة كفاءة عمليات النقل الحربية عبر الشرق الأوسط خلال الحرب ، إلا أن أنصار الاتجاه المؤيد لإنشاء القاعدة طالبوا باستمرار تشييدها بعد الحرب و هو ما تم إنجازه بالفعل .  
ومن المهم ملاحظة أن الحرب العالمية الثانية قد أضعفت أوربا الاستعمارية ، و كشفت عن القوة الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية ، و هى قوة لديها الإمكانيات اللازمة للسيطرة و لا ينقصها الإ الخبرة الاستعمارية . وقد استمر النشاط الأمريكى فى الخليج و الجزيرة العربية يزداد قوة و اتساعاً ، خاصة بعد أن انتصر حلفاء أمريكا بدعم عسكري و سياسى منها ، مما اقتضى ضرورة توزيع الغنائم بين المنتصرين ، ولم يعد يحق لأي دولة من دول الحلفاء أن تتمسك بمبدأ الاحتكار ، لتعارضه مع مبدأ الحرية الاقتصادية الذى سنته الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب ، التى خرجت منها وهى أقوى و أعظم و صارت تفكر فى الزعامة و السيطرة ، ولو على حساب حلفاء الأمم ، و على رأسهم بريطانيا و فرنسا بطبيعة الحال .. وكان لها ما أرادت لتصبح أكبر قوة اقتصادية مهيمنة ، و ليصبح الدولار الأمريكى هو العملة المعتمدة للمبادلات بين الدول . وبعد أن استطاعت تأكيد هيمنتها الاقتصادية و زعامتها السياسية للعالم الرأسمالى ، لم تعد مشكلة الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية هى التنافس مع بريطانيا ، التى اتاح تدهور مركزها فى الخليج و الشرق الأوسط فرصاً اقتصادية و دبلوماسية فريدة بنسبة للأمريكيين ، و أدى إلى انسياق الولايات المتحدة نحو تورط سياسى و عسكري أعمق فى منطقة لم تعد مستقرة ، و سرعان ما غطى عليها التحدي السوفيتى للمصالح الحيوية لكل من الدولتين . فكان عليها التصدي لحلف الأمم و تشكيل صياغة لمرحلة جديدة تواجه بها صراعاً استراتيجياً ضد السوفيت فيما عرف بالحرب الباردة ، و مقاومة الإيديولوجية الشيوعية بشتى الوسائل .  
وخلال عام 1946 فى أعقاب الحرب مباشرة ، أبدت الولايات المتحدة استعدادها للقيام بدور "العازل" فى إيران ضد التهديد الأنجلو سوفيتى ، ووافق الأمريكيون على تقديم دعم سياسى و اقتصادى ضخم لتركيا و إيران و السعودية و دول أخرى فى الشرق الأدنى ، كما تولت الزعامة الدبلوماسية وواجهت السوفييت فى الأمم المتحدة و فى إيران و تركيا .

## الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي بدايات التدخل: النفط والوجود العسكري

و في مواجهة القوة السوفيتية المتنامية ، والحركات الوطنية التحررية ، في بلدان المنطقة اتبعت الولايات المتحدة أسلوباً يمكن وصفه بسياسة "العصا و الجزرة" أي التحرك ما بين التدخل العسكري طبقاً لمبدأ الرئيس "ترومان" ، و المساعدات الاقتصادية طبقاً لمخطط "مارشال" ، و هما وجهان لعملة أمريكية واحدة علي كل حال (17) وقد ظهر مبدأ ترومان عام (1947) و كان ينادي بالتخلي العلني عن سياسة عدم التورط في القضايا الدولية ، كما أعلن الرئيس الأمريكي عن مشروعه الذي سمي " بالنقطة الرابعة" في بداية عام (1949) لدعم سكان العالم و بلاده التي تنتهج النهج الأمريكي . وفي نفس الفترة قامت بلاده بخفض نصيبها من الإنتاج العالمي للنفط إلى ما يقل عن 60% للمرة الأولى ، لتصبح مستورداً للنفط محافظة على احتياطها، كما خفضت صادراتها لأوروبا 00 و فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية و الخليج فإن الولايات المتحدة بدأت تقلل من اعتمادها علي التقارير البريطانية بشأن تقييم الأوضاع في الخليج، و تواكب ذلك مع بداية امتداد نشاطها الدبلوماسي في الأقطار الخليجية ، أسوة بالمملكة العربية السعودية ، كما حصلت علي امتيازات النفط في المنطقة المحايدة بين كل من السعودية و الكويت ، كما لاحظنا ، عامي (1948-1949) .

وقد رأى الأميرال كونوللي – القائد العام لشمال شرقي الأطلسي و البحر المتوسط – و الذى يشرف على البحرية الأمريكية فى المحيط الهندي و قوات الخليج ، أن من الضروري أن تعمل البحرية الأمريكية على طمأننة العالم القديم بأن الولايات المتحدة لن تعود لسياسة العزلة ، وأنها ستواصل تأثيرها الفعال ، الذى تدعمه القوة عند الضرورة ، بإستعراض القوة ووجودها فى تلك المنطقة .. واستمر كونوللي عامي 1948 و 1994 فى إعادة تنظيم القوة البحرية فى الخليج ثم سلم قيادتها فى يونيو 1949 لقائد القوة التى تغير إسمها إلى " قوات الخليج العربى " ، ثم أعيد تسميتها فى أغسطس من نفس العام إلى " قوة الشرق الأوسط " التى ثبتت أقدامها على قاعدة راسخة تحافظ على الوجود البحرى الدائم فى الخليج العربى (18) .

وبدا وضحا بشكل ملفت أن الولايات المتحدة ، بعد الحرب الثانية و خلال الحرب الباردة ، تطبق سياسة محددة تجاه المنطقة يمكن وصفها بسياسة الاحتواء للاتحاد السوفيتي ومحاصرته داخل نطاق من الدول المحيطة به و الحليفة لها، مما تجلي فى تكوين حلف بغداد ، وفي تركيز علاقاتها على نحو أهم مع القوى الإقليمية فى المنطقة و هي السعودية و إيران و العراق .. (19)

وفي عام (1951) وقعت الولايات المتحدة اتفاقية دفاعية مع المملكة العربية السعودية حصلت الأخيرة بمقتضاها علي المساعدات التقنية بموجب برنامج النقطة الرابعة ، ثم جددت اتفاقية تأجير قاعدة الظهران العسكرية فى نفس العام ، مع تسليم و تدريب الجيش السعودى ، فضلاً عن ازدياد النشاط الأمريكى فى المجالات المدنية ، خاصة فى مشروعات الري و توسيع رقعة الأراضي الزراعية ، و رصف الطرق و إنشاء و تطوير الموانئ و تأسيس شركة طيران ، و مد خطوط السكك الحديدية بين الدمام و الرياض .. و إن كانت العلاقات السعودية الأمريكية لم تتضمن فى الاتفاقيات ، قيوداً تشبه الشروط التى تضمنتها معاهدات بريطانيا و اتفاقياتها مع كل من مصر و العراق و الأردن ، فكان للمملكة العربية السعودية مطلق الحرية فى التعامل مع البلاد الأخرى و اتباع سياسات ليس بالضرورة أن تتمشى مع سياسة

و كان واضحاً أن الولايات المتحدة تطور أساليب النفوذ البريطانية القديمة وتتلافى عيوبها، ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تنشغل بالحلول الوسطى وإقامة التوازنات و التركيز علي المصالح المباشرة ، دون اهتمام بالمستقبل ، فإن الولايات المتحدة ، وتحت حماية بريطانيا و خبرتها في البداية، استطاعت أن تقيم و أن توسع علاقاتها بالمنطقة وأن تحرز مكاسب دون أن تتحمل مسئوليات تتناسب مع جسامه تلك المكاسب ، و يمضي الزمن وحسن استغلال الفرص و خلقها، استطاعت المؤسسات الأمريكية توسيع مصالحها و استثماراتها لتتحول إلى مصالح دائمة، و قد اتضح ذلك بشكل كبير خلال فترة الحرب الباردة<sup>(20)</sup>.

وكانت أزمة تأمين النفط الإيراني عام (1951) مثلاً جيداً ، فقد عجزت الإدارة البريطانية عن معالجتها علي أثر الانقلاب الذي قاده الدكتور مصدق و تولى به رئاسة الوزارة و أصدر قرار تأمين النفط الإيراني، مما أضع هيبه بريطانيا و سمعتها في المنطقة ، في الوقت الذي كانت تخطط فيه الولايات المتحدة لملاء الفراغ الناجم عن انسحاب الحلفاء من إيران عام(1946) أي في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية و فعلت ذلك بأساليب منها تسليح الجيش الإيراني ، ومنها المساعدات الاقتصادية طبقاً لمبدأ ترومان ، فضلاً عن الأحلاف العسكرية التي خطت لتطبيق الاتحاد السوفيتي بها ، بينما كانت بريطانيا تتعثر في حل الأزمة التي قطعت بسببها العلاقات البريطانية الإيرانية ، لذلك خطت السلطات الأمريكية لاستفادة شركات النفط الأمريكية بالمزايا التي يمكن أن تترتب علي الأضرار التي تلحق بالشركات البريطانية. وكان بوسع وكالة المخابرات الأمريكية أن تتولى مهمة القيام "بانقلاب مضاد" للإطاحة بحكومة مصدق ، ونجح ذلك بالفعل عام (1953)<sup>(21)</sup>. وتقاوت الولايات المتحدة الثمن ، نفوذاً قوياً سياسياً و عسكرياً في إيران ، و حالت دون ما كانت تسميه بالتهديد السوفيتي للاستيلاء علي إيران ، و حصلت علي مشاركة خمس شركات أمريكية في اتفاقية جديدة للنفط الإيراني

وفي أعقاب حرب السويس عام(1956) التي أطاحت بهيبة و سمعة بريطانيا و فرنسا في الشرق الأوسط ، كان علي الولايات المتحدة أن تصوغ مبدأ جديداً يتعامل مع المتغيرات التي ستنتج عن انهيار مركز بريطانيا وفرنسا في المنطقة وعن بروز الاتحاد السوفيتي كقوة كبرى، لتكون علي استعداد قوي للتحالف مع دول المنطقة.

لذلك صاغ الرئيس الأمريكي "ايزنهاور" مبدأ جديداً نسب إلى اسمه عام(1957) و هو "مبدأ ايزنهاور" الذي جعل يؤكد علي أهمية الشرق الأوسط الكبرى بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة ، واعتبر أن أي تهديد من جانب الاتحاد السوفيتي تجاه المنطقة بمثابة تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية، يتطلب الرد باستخدام القوات المسلحة ، و ضرورة تقديم المساعدات العسكرية و الاقتصادية لدول المنطقة حسب طلبها و احتياجاتها ، مع ما يعنيه ذلك من عزم الولايات المتحدة علي التدخل في دول المنطقة بحجة ردع الاتحاد السوفيتي<sup>(22)</sup>.

وعندما قررت بريطانيا الانسحاب من الخليج عام(1968) كان ثمة قلقاً واضحاً من جانب الولايات المتحدة من محاولة الاتحاد السوفيتي ملء "الفراغ" الذي سينجم عن هذا مما يهدد المصالح الأمريكية و الغربية عموماً . وتدارست الخارجية

الأمريكية الأمر و طرحت خيارات عام(1969) منها استمرار دعم الحكومات المالية في الخليج والابتعاد عن أي دور عسكري ، ومنها نشر قوات أمريكية في المنطقة كبديل للقوات البريطانية ، ومنها دعم قوة إقليمية عسكرياً و سياسياً للقيام بالمهمة لضمان مصالح الولايات المتحدة والغرب عموماً في المنطقة ، وبطبيعة الحال استبعد أمر التواجد العسكري الأمريكي - في البداية- خاصة وأن أمريكا كانت لا تزال غارقة في مستنقع فيتنام آنذاك ، لذلك لقيت سياسة الاستعانة "بوكيل إقليمي" اهتماماً خاصاً باعتبارها تخدم الأهداف الإستراتيجية الأمريكية ، وعلي هذا تبلور "مبدأ نيكسون" الذي يؤكد علي فكرة الابتعاد عن التدخل المباشر ، دون تغيير في الاستراتيجية ، وذلك بالاعتماد علي الدول الحليفة و الصديقة للولايات المتحدة في منطقة الخليج .

ولما كانت الولايات المتحدة قد سبق لها عقد محالفة عسكرية مع إيران عام (1959) ، تعهدت فيها باستخدام القوة العسكرية لحمايتها ضد أي اعتداء عليها ، كما أن إيران منذ فترة ما بعد الحرب الثانية كانت مجالاً حيويًا للنشاط الأمريكي في مجال النفط و التسليح ، فضلاً عن العلاقات الخاصة مع الشاه محمد رضا بهلوي ، يضاف إلى ذلك موقعها الاستراتيجي المتناخم للاتحاد السوفيتي ، وأهميتها الاقتصادية من حيث الموارد الطبيعية و البشرية . لكل ذلك كانت إيران مرشحة للقيام بالدور المطلوب في الخليج ، ومن هنا بدأت تحتل المركز الأول في اهتمامات السياسة الأمريكية بعد عام (1968) ، و من جانبه أعلن الشاه ترحيبه بالقيام بالدور الأمريكي المطلوب كحارس للمصالح الأمريكية و الغربية عموماً في المنطقة . و بالرغم من ذلك ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تحافظ علي علاقاتها مع المملكة العربية السعودية لاعتبارات اقتصادية و سياسية واستراتيجية ، تستند إلى ما تتمتع به المملكة من مكانة سياسية و اقتصادية و دينية داخل النظام الإقليمي لمنطقة الخليج<sup>0</sup> وقد رأت الولايات المتحدة أن تستفيد من ذلك إذا ما نجحت في الجمع بينها وبين إيران-بعد تسوية المشاكل المتعلقة بينهما- في إطار ما أسمته بسياسة "العمودين المتساندين" غير أن السعودية كانت تنظر بقلق لتزايد القوة العسكرية الإيرانية ، و تزايد أطماع إيران في الجزر العربية بالخليج ، كما كان واضحاً لها أن الولايات المتحدة تسخو عسكرياً علي إيران ، بينما كانت مساعداتها العسكرية للسعودية لا تخرج عن الإطار الدفاعي و تتم ببطء شديد ، ولم يكن بوسع السعودية أن تتعامل مع إيران وفقاً للاستراتيجية الأمريكية . فضلاً عن تعامل إيران المنفتح مع الكيان الصهيوني و هو الأمر الذي ترفضه السعودية ، وبدا واضحاً أن هناك تفرقة عسكرية مقصودة من حيث التعاون العسكري الأمريكي مع الدولتين ، لذلك لم تنجح سياسة العمودين المتساندين ، ولم تستطع السعودية القيام بهذا الدور ، بل ورفضت منح الأمريكيين التسهيلات العسكرية التي كانوا يطلبونها في أراضيها .. ولذلك ركزت الولايات المتحدة علي إيران بشكل كبير للقيام بالدور الأمريكي المطلوب في الخليج العربي<sup>(23)</sup> .

و بعد اعلان بريطانيا الانسحاب من شرق السويس كان على أصحاب القرار الأمريكي أن يقرروا ما إذا كانت " قوة الشرق الاوسط " التابعة للبحرية الأمريكية ستبقى في الخليج و إذا حدث هذا فأين ترابط ؟ و رؤى أن وجوداً أمريكياً مستمراً في الخليج يمكن أن يتضمن بداهة ، في ضوء الإنسحاب البريطاني ، دوراً قيادياً

متزايدا ، و هو موضوع غير جذاب للعديد من الأمريكيين الذين ضاقوا ذرعا بالالتزامات الخارجية ثم إن سياسة الشاه النشطة زادت من تعقيد الأمور ، خاصة و أنه أثار دعواه القديمة بأن البحرين جزء من إيران ، بينما الوجود الأمريكي في الخليج يتخذ من البحرين قاعدة له ، و قادة الأسطول الأمريكي ليس لديهم الرغبة في سحب " قوة الشرق الأوسط " من الخليج أو من قاعدته في البحرين . و قد وافقت إدارة نكسون على أن تظل هذه القوة مرابطة في البحرين في ديسمبر عام 1970 ، و عندما دارت مفاوضات مع البحرين في ديسمبر من العام التالي - بعد حصولها على الإستقلال بأسبوع - أفضت إلى توقيع إتفاقية مع الولايات المتحدة لتأجير القاعدة ، و اعتبر القوميون العرب أن هذه الإتفاقية تعد شكلاً جديداً للإستعمار الغربى ، لكن البحرينيين كانوا يشعرون بقلق تجاه المخططات الإيرانية في بلادهم . و رغم كل ذلك بدا واضحا أن مركز الولايات المتحدة في حوض المحيط الهندى ظل ضعيفا في بداية السبعينيات ، التي شهدت إتمام البريطانيين انسحابهم من الخليج العربى في أواخر عام 1971 و بعد أن كان الأمريكيون يعتمدون على خبرة الإنجليز الاستعمارية بالمنطقة ، الأمر الذى نتج عنه فقدان الأمريكيين لذخيرة ضخمة من المعرفة التاريخية و الخبرة السياسية بشأن الخليج العربى و شبه الجزيرة العربية ، كانوا يستمدونها من القيادة البريطانية لقوات الشرق الأوسط بالمنطقة .. و بات واضحا أن على الولايات المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها و طموحات سياستها التى انتهجتها منذ الحرب العالمية الثانية .

### الهوامش والمصادر

- 1- راجع كتابات مايكل بالمر حول هذه التطورات في كتابه : حراس الخليج ، ترجمة نبيل ذكي ، مركز الاهرام للترجمة و النشر ، القاهرة 1995 ، ص 9-10 و كذلك : Palmer , Michael , Stoddert, s War : Navel Operations During The Quasi-War with France , 1798 – 1801 , Columbia , South Carolina 1987, p.207
- 2- حول التبشير الأمريكي في الخليج راجع محمد الطناحي : تطور السياسة الأمريكية في الخليج 1971-1988 ماجستير غير منشورة بأداب عين شمس 202، ص 28-29 ، لوريمر ، دليل الخليج ، الجزء الأول ، ترجمة الديوان الأميري بدولة قطر ص 537، عبد المالك التميمي : التبشير في منطقة الخليج العربي ، عالم المعرفة الكويت 1982، ص 55 .
- 3- Failed, James A., Jr, America and the Maditerranean Wolrd, 1776-1882, Princeton 1969, p. 191 .
- 4- مايكل بالمر : حراس الخليج ، ص 13 .
- 5- حول هذه الاتفاقية راجع كتاب : Hunter Miller (ed.), Treates and Other International Acts, 1854 of the USA. Vol7, Washington (1931-48), p. 459.
- 6- مايكل بالمر : المرجع السابق ، ص 15-16
- 7- Curzon, George, Perisa and the Perisan Question, Vol1, London 1892, pp. 509-540.
- 8- FRUS, 1887, From Pratt to Bayard, Nov.29, 1886.
- 9- مايكل بالمر ، المرجع السابق ، ص 20 ، و راجع كذلك : Lewis, Bernard, The Middle East and The West, New York 1964 p. 9.
- 10- مايكل بالمر ، المرجع السابق ص 21 .
- 11- أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة و المشرق العربي ، عالم المعرفة الكويت إبريل 1978، ص 23-33 0
- 12- مايكل بالمر : حراس الخليج ، ص 24-27 .
- 13- المرجع السابق ، ص 25-27 .
- 14- محمد الطناحي : المرجع السابق ص 3 0، رءوف عباس حامد : أمريكا و العرب ، تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي 1981، ص 64 0
- 15- Marlowe , John , *The Persian Gulf in the 20<sup>th</sup> Century* , London وكذلك : أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص . 131-133 pp 1962

36-38

- 16- راجع حول هذه التحولات كتاب مايكل بالمر ، المرجع السابق ، ص 32-33 و كذلك Nash, Gerald, United States Oil Policy, 1890-1964, Univercity of Pittsburgh Press 1968, p. 56.
- 17- زهير شكر : السياسة الأمريكية في الخليج العربي "مبدأ كارتر" معهد الإنماء العربي ، بيروت ، دون تاريخ ، ص56
- 18- مايكل بالمر : المرجع السابق ، ص 52-53
- 19- راجع محمد الطناحي : المرجع السابق ، ص31-32 ، وكذلك محمد رشيد الفيل : الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، الكويت 1988، ص100 .
- 20- أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربي ، ص 48-52 ، وكذلك نظام شرابي : أمريكا و العرب ، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين ، دار رياض الرئيس لندن 1990، ص70 .
- 21- محمد حسنين هيكل : مدافع أية الله ، دار الشروق بيروت ط(3) 1983، ص37-89 .
- 22- حول مبدأ ايزنهاور راجع : محمد الطناحي ، السابق ، ص32، وكذلك إدوارد يس : التوسع الأمريكي في الخليج ترجمة موفق الرملي ، دار التقدم بموسكو 1989 ، ص16 وما بعدها .
- 23- حول موقف الولايات المتحدة من الانسحاب البريطاني و سياستها تجاه إيران والخليج راجع : منى سحيم آل ثاني : السياسة الأمريكية في الخليج العربي، منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة 2000، ص252-277، وكذلك محمد الطناحي : المرجع السابق ، ص35-43 . وكذلك زهير شكر : المرجع السابق ، ص57-60 .